التحديات الخارجية لأهداف التنمية المستدامة (الأمن الغذائي العربي إنموذجا)

م.د. أنـــور إسماعيل خليل
جامعة بغداد-كلية العلوم

الملخص

استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم خلال العقدين الماضيين؛ إذ بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيراً في الأدب التنموي المعاصر، والتي تعد نمطاً تنموياً يمتاز بالعقلانية والرشد؛ إذ تتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي تهدف لتحقيق النمو من جهة، والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى. فقد ظهرت العمليات التنمويّة على هامش ما يعانيه العالم من خطورة كبيرة في التدهور على مستويات ومجالات عدة والذي يتفاقم يوما بعد يوم، وبناء على ذلك فإن الأمر قد استوجب على العالم التصدي لهذا التدهور، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدل الاجتماعي. وهناك عدداً كبير من دول العالم ومن ضمنها الدول العربية، لا تزال تواجه الكثير من العراقيل والصعوبات والتحديات والتي تقف حائلاً أمام تبني وتفعيل خطط وبرامج التنمية المستدامة، ولا سيما الأمن الغذائي. وحتى يمكن ان نخوض في مضمار موضوع البحث ونصل الى النتائج المرجوة، سوف نتطرق الى الاطر النظرية لموضوع الأمن والأمن الغذائي ومفهوم التنمية المستدامة، وبعدها يتطرق البحث الى تلك التحديات العالمية بشكل عام والعربية بشكل خاص في موضوع الأمن الغذائي، ومن ثم نستخلص تلك النتائج التي سوف يوضحها البحث في الخاتمة وتتبعها التوصيات التي يراها الباحث مهمة في تجنب هذا الخطر مباحث، وكل مبحث الى

الكلمات الافتتاحية: التنمية المستدامة، الوطن العربي، الأمن الغذائي، الفاقد الغذائي.

Abstract

The theme of sustainable development has captured the world's attention over the past two decades; The term "sustainable development" has been used frequently in contemporary developmental literature, which is a developmental pattern characterized by rationality and rationality; It deals with economic activities aimed at growth, on the one hand, and conservation of the environment and natural resources, on the other. Development processes have emerged on the margins of the world's great danger of deteriorating at several levels and areas, which are worsening day by day. Accordingly, the world has had to cope with such deterioration, thereby achieving the goals of economic development and social justice. A large number of the world's countries, including the Arab States, continue to face many obstacles, difficulties and challenges that impede the adoption and operationalization of sustainable development plans and programmes, particularly food security. So that we can go into the field of research and get to the desired results. We will address the theoretical frameworks of security, food security and the concept of sustainable development, The research then addresses these global challenges in general and Arabic in particular on the subject of food security. And then we draw those

conclusions that the research will make clear in the conclusion and follow the recommendations that the researcher sees as important in avoiding this risk.

Opening words: Sustainable development, the Arab world, food security and food loss.

المقدمة

شكلت أهداف التنمية المستدامة المعروفة أيضاً بالأهداف العالمية والتي تم اعتمادها عام 2015، من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030، فلابد من تحقيق الأمن الغذائي، باعتباره ضرورة حيوية ومسؤولة عن بقاء الانسان على قيد الحياة، وهذا يتطلب ضمان مستوى من الإنتاجية الزراعية والحيوانية من أجل تحقيق الأمن الغذائي. وهو ما يرتبط ايضاً بهدف الاستدامة البيئية لضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه، ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية.

وقد أصبحت قضية "الأمن الغذائي" من أهم القضايا التي تشغل الكثير من دول العالم والمنظمات ان كانت عالمية أم إقليمية منذ نصف القرن العشرين، مع وجود أكثر من (850) مليون شخص يُعاني الجوع في العالم، وبالرغم من التقدم الكبير في مسيرة التنمية المستدامة على مستوى العالم، والذي تحقق خلال الفترة التي اعقبت إعلان (ريـــــو) عام 1992، إلا ان هناك عدداً كبير من دول العالم ومن ضمنها الدول العربية لا تزال تواجه الكثير من العراقيل والصعوبات والتحديات، والتي تقف حائلاً أمام تبني وتفعيل خطط وبرامج التنمية المستدامة، وتجعل التنمية المستدامة في المنطقة العربية تسير بخطى بطيئة ومفعولها محدود في الزمان والمكان، ولا تستطيع ان تسد حتى الحاجيات الأولية أو الاساسية لشعوبها؛ إذا ما علمنا ان هذه التحديات تتزامن مع الظروف المناخية السيئة التي تعاني منها الدول العربية، فالإنتاج الغذائي لا يكفي لتغطية الاحتياج لهذه البلدان العربية، والذي سوف يدفع بها للتوجه نحو الاستيراد من الدول المنتجة الخارجية بمليارات الدولارات، وهذا في ذات الوقت يغرقها في كثير من المشاكل كالمديونية لهذه الدول وبالخصوص العظمى والكبرى ومن ثم تبعيتها لهذه الدول في كافة الاصعدة، ومن جهة أخرى فإن هذه المبالغ الطائلة، سوف تكون على حساب دفع عجلة التنمية واقتناء التكنلوجيا في القطاعات المنتجة للغذاء، وهذا سوف يرفع من مستوى خطورة التحديات التي يواجهها الأمن الغذائي العربي، ومن ثم سوف تنصب هذه التحديات الإقليمية العربية للتنمية المستدامة في الاطار الاوسع للتحديات العالمية للتنمية المستدامة التي تتبناها الامم المتحدة.

وتهدف الدراسة الى التعرف على التحديات التي تواجه الامم المتحدة في سعيها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في نطاق المنطقة العربية أو الوطن العربي وسوف تركز هذه الدراسة على مناقشة نموذج من القضايا التي تشكل تحدي يواجه الامم المتحدة بشكل عام ومجتمعات المنطقة العربية بشكل خاص في تحقيق اهداف مهمة في اجندة هذه التنمية المرجوة، وهي الأمن الغذائي في المنطقة العربية أو الوطن العربي، وكذلك فان اهمية هذه الدراسة تنطلق من انها تسلط الضوء على العوامل والمتغيرات التي تقف وراء عجز الأمن الغذائي في البلدان العربية.

اشكالية الدراسة: يمكن بلورة الاشكالية البحثية في ان الدول العربية بالرغم كل ما تتمتع به من تضاريس مختلفة ومتنوعة لم تستطع ان تحقق أمنها الغذائي، والذي يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة.

ويمكن ان يتفرع من هذه الاشكالية البحثية مجموعة من الأسئلة، أهمها:

ما الذي يجعل البلدان العربية تعاني من ذلك العجز في تأمين السلة الغذائية محلياً؟

هل الفجوة الغذائية لهذه البلدان مستمرة في التوسع؟

كيف يمكن معالجة هذه الفجوة الغذائية؟

منهجية الدراسة: حتى يمكن ان نخوض في ارجاء البحث بشكل أكاديمي، ويمكن ان نصل الى افضل النتائج، فان المنهج الوصفي يمكن ان يكون الانسب لما يحتويه من مقولات تخدم موضوع البحث.

تقسيم الدراسة: حتى يمكن ان نخوض في مضمار الدراسة ونصل الى النتائج المرجوة، فقد تم تقسيم الدراسة الى عدة مباحث، وكل مبحث الى مصالب عدة، وكما يلي:

المبحث الاول: إطار نظري

المطلب الاول: لمحة تأريخيه

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

المبحث الثاني: تحديات الأمن الغذائي العالمي والعربي

المطلب الاول: تحديات الأمن الغذائي العالمي

المطلب الثاني: تحديات الأمن الغذائي العربي

الخاتمة: وتتضمن أهمما توصلت اليه الدراسة من اجوبة على الاسئلة البحثية، وكذلك على توصيات معينة يمكن الاستفادة منها في اطار الواقع الفعلي.

المبحـــث الأول

اطـــــار نظـــري

المطلب الأول: لمحة تاريخية

عَرفَ مفهوم التنمية المستدامة تطورات كبيرة منذ عقد الستينات القرن الماضي، كما كانت هناك تغيرات كثيرة في ادبيات التنمية في ظل هذه المتغيرات، ففي الفترة الممتدة بين عامي (1969-1970)، ارتبط مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي، استناداً لمؤشرات قياس اقتصادية مرتبطة بارتفاع الدخل القومي والفردي، وفي العقد الثاني للتنمية (1979-1980)، اخذ هذا المفهوم ابعاد اوسع الى جانب البعد الاقتصادي: كاجتماعية، وسياسية، وثقافية؛ إذ لم يعد التنمية مقتصرة على تحقيق النمو الاقتصادي دون غيره، بل عبر عن اجراء اصلاحات مؤسساتية في المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية الحاكمة للمجتمعات، لذلك فان العقد الثالث للتنمية (1980-1990)، مع ما ذكر قد شهد نمطاً تمثل في تعزيز المشاركة العامة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية والتسيير على اساس فلسفة الحكم الرشيد، وبعدها اتى اعلان (ريو) عام 1992، ليتم من خلالها تأكيد مفهوم التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة والتنمية، والدعوة الى ضرورة تحقيق العدالة في توزيع الموارد والثروات بين الاجيال[1].

وقد صاحبت هذه التطورات على الصعيد المؤسساتي والاتفاقي انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية في هذا الخصوص، تمخضت عنها إعلانات واتفاقيات بيئية عالمية في غاية الأهمية، بدأً من مؤتمر (ستوكهولم) لعام 1972، ومروراً بمؤتمر (بروتلاند عام 1987، بعدها مؤتمر (ديجانيرو) عام 1992، وبعدها مؤتمر (جوهنسبوغ) عام 2002، بما عرف بقمة "الأرض الثانية"، وكل هذه المؤتمرات والاعلانات قد اشتركت في الربط بين البيئة والتنمية وحقوق الانسان[2].

وكانت خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي اعتمدت منذ عام 2015، من قبل دول العالم قد شكلت نقطة التقاء لمسارات عدة كالأهداف التنموية للألفية ومسار ريو ومسار التمويل من اجل التنمية والتي شاركت بها جهات حكومية وغير حكومية، والتي ساهمت بشكل كبير في تشكيل مكونات خطة عام 2030، وجعلها خطة متكاملة وشاملة ومتوازنة لتحديد ملامح التنمية لما بعد عام 2015، وساهم مؤتمر التنمية المستدامة للأمم المتحدة الذي عقد في (ريو)، في حزيران عام 2012، في تحديد مسار وضع خطة للتنمية المستدامة لعام

---

[1] د. مسعودي رشيد، " تحديات التنمية المستدامة في ظل عولمة المخاطر البيئية"، مجلة الميدان للعلوم الانسانية والاجتماعية، م: (3)، العدد: (3)، جامعة برج بوعريريج، (الجزائر، 2020)، ص162.

[2] المصدر السابق، ص163.

2030؛ إذ حددت هذه الوثيقة اسس التنمية لما بعد عام 2015، كما ان الوثيقة قد اطلقت مسار دولي حكومي شامل للجميع لوضع اهداف التنمية المستدامة، وتأسيس منتدى سياسي يكون هو المعني في هذه القضية، فضلاً عن تشكيل فريق عامل ضم ثلاثين دولة (وهو مفتوح العضوية)، مهمته وضع أو إعداد مقترح بالأهداف، وقد كان قد شارك في هذا الفريق دول عربية عدة، وهي: (المملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة، ومصر، والجزائر، وتونس، والمغرب)، وتقدم الفريق العامل في تموز عام 2014، بمقترح تضمن (17) هدفاً (169) غاية، كانت بعد مشاورات عدة بين الاعضاء الدوليين المعنين بذلك، وتعتبر هذه الخطة كملكية عامة مشتركة للدول كافة، وهي موجه لكافة الدول ولابد الالتزام بها وبالخصوص البلدان المتقدمة اقتصاديا. ولم يكن البعد الاقليمي في هذه الخطة بعيدا عن التصورات والترتيبات التي تكفل تحقيق اهداف التنمية السبعة عشر بشكلها الأمثل وهنا وفي اطار موضوعنا كان المنتدى "العربي للتنمية المستدامة" الذي أطلقته "الإسكوا"، بالتعاون مع جامعة الدول العربية في عام 2014، والذي مَثَّلَ الإطار الرئيس لمتابعة ورصد خطة 2030، وهو أحد المنتديات الخمسة التي اطلقت من قِبل لجان الأمم المتحدة الإقليمية تماشياً مع نهج الامم المتحدة بأهمية البعد الإقليمي في تكوين وترتيب المسارات العالمية.

وكذلك فان "التقرير العربي للتنمية المستدامة"، والذي تم اصدار عدده الأول في أواخر عام 2015، والذي تزامن مع بدأ انطلاق تنفيذ خطة 2030، وهو بمثابة محتوى آخر للرصد والمتابعة، يمكن ان تشكل تلك الاستنتاجات التي يخرج بها كل عدد من هذا التقرير مدخلاً للمناقشات التي تجرى في إطار هذا المنتدى العربي[1]. وقد اشارت هذه التقارير الى ان المنطقة العربية وبالرغم من بعض مؤشرات التقدم المتواضعة في تحقيق بعض الأهداف، لكنها لا تزال متأخرة في كثير من الجوانب التنموية، وبالخصوص في مكافحة الجوع، ويصال المياه وخدمات الصرف الصحي الى المناطق النائية ومنها الريفية، كما ان هناك حالة الا توازن في التنفيذ بين البلدان العربية، ولم تصل الجهود العربية في مجال التنمية، الى معالجة التحديات الخطيرة المهددة لمستقبل التنمية في المنطقة العربية.

وبشكل عام لم تزل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حديثة ومحدودية الاستفادة منها، وكذلك فان الاختلاف بين البنى المؤسسية والظروف على الاصعدة كافة غير متطابقة، لكن التنسيق بين الوحدات الدولية يبقى المتغير المهم في الوصول الى صيغ تشاركية يمكن ان تقترب من الهدف[2].

ان الوقوف أمام مفهوم التنمية المستدامة يتطلب، إعطاء عرض موجز من خلال تقديم تعريفات لهذا المفهوم، وخصائصها والمبادئ التي تستند عليها هذه التنمية وابعادها المختلفة، وكما يلي.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

تأثر مفهوم التنمية المستدامة بتلك التطورات التي مرت على الأدبيات المختلفة، كالاقتصادية والسياسات التنموية، وكان هذا قد انعكس على صعوبة ايجاد تعريف جامع مانع لهذا المفهوم، فقد تنوعت التعريفات بتنوع المضامين التي اعطيت له؛ إذ عرفها (جيمس سبيث) مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره الموسوم: "مبادرة من أجل التغير"، بأنها: "تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزيع عائداته بشكل عادل ايضاً، وهي: تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكين الناس بدل تهميشهم، وتوسيع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. أنها تنمية لصالح الفقراء الطبيعة والمرأة، وتستند على النمو الذي يحافظ على البيئة، وتنمية تزيد من تمكين الناس وتحقيق العدالة فيما بينهم"[3].

وعرفتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغير المؤسسي لتحقيق واستمرار إرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، بطريقة ملائمة من الناحية

---

[1] المصدر السابق، ص8.

[2] المصدر السابق، ص10.

[3] عبد الرحمن محمد، " التنمية البشرية ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي"، في: التنمية البشرية أثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (القاهرة، 2007)، ص7.

البيئة ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحة الاجتماعية"[1]. وهذه التعريفات تشير الى ان هناك خصائص معينة لهذه التنمية يمكن اجمالها بالاتي:

١- ان التنمية المستدامة تنتقل من جيل الآخر(عابرة الاجيال)، ويمكن تفعيلها على مستويات عدة: (وطنية - إقليمية- عالمية)

٢- ذات مقاربة دولية، فهي تسعى لتجاوز التفاوت بين دول الشمال ودول الجنوب، عن طريق التركيز على الابعاد العالمية للتدهور البيئي.

وتقوم التنمية المستدامة على عدة مبادئ، وكل مبدأ من هذه المبادئ تحكم فلسفته نظرية محددة، فالنظرية الاقتصادية تركز على: فكرة الكفاءة الاقتصادية، وحقوق الموارد، والنظرية البيئية تركز على: تشغيل النظم الايكولوجية وحفظ الانسجام البيئي، ونظرية العدالة يكون اهتمامها على: النتائج التوزيعية لبدائل السياسات، وبشكل عام فان هذه المبادئ، هي[2]:

١- مبدأ الكفاءة، والذي تترجمه التنمية المستدامة من خلال تحسين المستوى المعيشي للإنسان، والذي يتطلب الاستخدام الامثل والكفء للموارد الطبيعية.

٢- مبدأ المرونة، الذي يتحقق عن طريق قدرة النظام على التكيف والمحافظة على بنيته وأنماط سلوكه في مواجهة الاضطرابات الخارجية، واذا ما فقد هذه المرونة سوف يكون النظام امام جملة من المخاطر والتهديدات.

٣- مبدأ العدالة، باعتباره عنصراً اساسياً في التنمية المستدامة، والذي يتطلب تحقيق وتوفير متطلبات الطبقات الفقيرة، وهو بدوره يفسر تدهور القواعد البيئية بسبب عدم اشباع احتياجات الفقراء.

واستناداً الى هذه المبادئ الثلاث فانه لابد من تحقيق وتوفير الحاجيات الاساسية (كماً ونوعاً) للأجيال ان كانت الحالية ام القادمة وبالخصوص تأمين فرص العمل التي تضمن دخلاً مستقرا ووافياً للفرد، وتعظيم القدرة الانتاجية للموارد الطبيعية، بعيداً عن انحسارها السلبي. وتدور التنمية المستدامة في ثلاث مجالات أو أبعاد، وهي[3]:

١- البعد الاقتصادي، الذي يتعلق بعدة جوانب ، وهي

أ- تعزيز وتحسين الظروف المادية للحياة والمستوى المعيشي للفرد.

ب- المساواة في التنمية واهدافها بين الافراد والشعوب والدول.

٢- البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، الذي يسعى الى اشباع الحاجات الانسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتطوير المؤشرات الاقتصادية للفرد المعني بهذه التنمية، كالصحة والتربية والسكن، والابتعاد عن الاقصاء والتهميش.

٣- البعد البيئي للتنمية المستدامة، المتمثل في العمل على حماية البيئة، وتعزيز مخرجات الموارد الطبيعية، بشرط عدم الاخلال بالتوازن البيئي، والحفاظ على النظام البيئي وسلامته وقدرته على التفاعل أو التكيف.

وفي اطار خطة التنمية المستدامة لعام2030، فهي تستند الى اربعة اسس، وهي[4]:

١- التكامل والترابط للخطة، وعدم السماح بتجزئتها في حال تنفيذها.

٢- الاتساق بين كل عناصر الخطة، إن كانت على مستوى المفهوم أم التطبيق الواقعي.

٣- الترابط بين كل من الأبعاد والأهداف والغايات.

٤- التكامل فيما بين السياسات والتدخلات.

---

[1] دوناتو رومانو، "الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة، (دمشق، 2003)، ص52.

[2] د. مسعودي رشيد، " تحديات التنمية المستدامة في ظل عولمة المخاطر البيئية"، مصدر سبق ذكره، ص164.

[3] المصدر السابق، ص165.

[4] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا) الدورة التاسعة والعشرون، "تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية"، (الدوحة،13-15/ديسمبر/2016)، ص5.

المبحـــث الثاني

تحديات الأمن الغذائي العالمي والعربي

وفي هذا المبحث سوف نسلط الضوء على أهم التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العربي، بعد التعرف على ماهية الأمن الغذائي من خلال مطلبين الآتيين.

المطلب الأول: الأمن الغذائي العالمي واهم التحديات

بدأ استخدام مفهوم الأمن الغذائي عام 1970، الذي كان ورائها ذلك الانتشار الواسع للمجاعة في كثير من انحاء العالم، وفي البداية كان يشير الى "توفر الغذاء" فحسب، ومن ثم اخذ ابعاد اخرى تتعلق بتوفير الغذاء الصحي لجميع الأفراد وعلى مدار السنة، إذ يعبر هذا المفهوم الى إمكانية حصول البشر (في أيّ وقت وفي أيّ وضع كان) على كمية كافية من الغذاء السليم الذي يوفر احتياجات الجسم اليومية كافة.

ويعرف الأمن الغذائي بأنه: "قدرة الدولة على تأمين المخزون الكافي من السلع الغذائية للأفراد خلال فترة زمنية محددة، لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنة، إلى حين أن تستطيع تجديد هذا المخزون مرة أخرى"[1]، وتختلف هذه المدة حسب الدولة والمادة الغذائية نفسها.

ومنذ تأسيس منظمة الأمن الغذائي (FAO) (Food& Agriculture Organization)، إبان الحرب العالمية الثانية كمنظمة متخصصة في السعي لتحقيق الأمن الغذائي، كان المجتمع الدولي يسعى نحو تحقيق أهداف عدة عن طريق هذه المنظمة، أهمها: رفع مستوى التغذية والمعيشة، فضلاً عن تحسين ظروف سكان الريف.

وعند تعرض العالم الى الازمة الغذائية عام 1972 والتي استمرت سنتين، عقد مؤتمر دولي على أثرها عام 1974، كان من أهم الأولويات التي طرحت في هذا المؤتمر هو تحقيق الأمن الغذائي من خلال رفع مستوى الانتاج واستقراره، ولحقها عام 1983، توسيع هذا المفهوم حتى يتضمن الحصول على الغذاء وكذلك مفهومي "التوفر"، "الاستقرار"، وفي هذا الاطار عقد مؤتمر التغذية العالمي عام 1992، الذي اضاف مفهوم "كفاءة استخدام الغذاء"، ولم يكن حق الانسان في الحصول على الغذاء المناسب بعيدة عن ما اعلنه المجتمع الدولي من حقوق الانسان[2].

وكان من نتائج تلك المؤتمرات، انها اعتمدت ذلك المفهوم الذي اقرته منظمة الأغذية والزراعة العالمية(FAW)، وهو: " يتحقق الأمن الغذائي عندما يكون كل الأفراد في كل الأوقات لهم القدرة على الحصول على قدر كاف وآمن وذي قيمة غذائية من الطعام لتلبية احتياجاتهم وفق تفضيلاتهم، من أجل حياة تتسم بالصحة والنشاط"[3].

ونفهم من هذا التعريف للأمن الغذائي أنه يشمل على محاور وابعاد عدة يمكن عرضها بالاتي:

١- كفاية الإمدادات الغذائية، ان كان كماً أو نوعاً، وهو ما يقع على عاتق الحكومات في توفير هذه الإمدادات للسكان ان كان من مصادر محلية أم خارجية.

٢- قدرة الحصول على الأغذية من قبل أفراد المجتمع فلابد من توفير الفرص الكافية للحصول على هذه الأغذية ان كان من الناحية المادية والاقتصادية[4].

---

(1) نقلاً عن: مجد أبو ريا، "واقع الأمن الغذائي العربي وتحدياته في زمن الكورونا"، دراسة منشورة بتاريخ: 2020/4/22، على موقع: نون بوست، على الرابط: https://www.noonpost.com/content/36775 (زيارة الموقع بتاريخ: 2022/4/16)

(2) فـاطمة أحمد محمد، "أثر الطاقة الحيوية كبديل للنفط على الأمن الغذائي العالمي بالتطبيق على دول منظمة الأوبك وبعض الدول النامية"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (القاهرة، 2013)، ص98.

(3) عطية هندي، " الجهود الدولية لحل أزمة الغذاء في العالم ، ورشة العمل التدريبية القومية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية جامعة الدول العربية، المعقودة للفترة (3-2008/8/7). المنشورة على الرابط:http://www.napcsyr.org/ (زيارة الموقع:2022/4/15).

(4) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة سياسات ونظم توزيع الغذاء في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن الغذائي"، (الخرطوم، 2006)، ص26.

٣- الأمان: المرتبطة في موضوع النوعية والموصفات التي تضمن سلامة الغذاء.

٤- الاستقرار: وهو يرتبط بشكل مباشر في ما تم عرضه من المحاور الثلاثة السابقة:(كفاية الإمدادات الغذائية، قدرة الحصول على الاغذية، والأمان) على استقرارها وعدم تعرضها للتقلبات أو الأزمات وهو ما يجب تحقيقه من خلال تلك البرامج والتدابير الازمة لذلك[1].

وفي هذا الصدد فقد اشار المختصون الى تلك المقومات التي يقف عليها الأمن الغذائي والمتمثلة في:

١- خصائص الدولة الجغرافية والمناخية.

٢- وفرة المصادر المائية.

٣- وفرة الموارد البشرية.

٤- وفرة الأراضي الزراعية والمراعي والغابات.

٥- وفرة الثروة الحيوانية.

٦- امتلاك التكنولوجيا الحديثة.

ويمكن اختزال مظاهر الأزمة الغذائية العالمية، من خلال صور عدة، أهمها[2]:

١- تراجع في كميات المخزون العالمي من السلع الغذائية والذي بدأ يظهر واضحاً في السنوات الأخيرة.

٢- اتساع موجات الغضب والاضطرابات المهددة للاستقرار الداخلي لكثير من الدول وبالخصوص الفقيرة منها، بسبب هذا التراجع في مخزون الغذاء.

٣- ارتفاع اسعار ما موجود من سلع غذائية الرئيسة وبالخصوص في السنوات الاخيرة.

وتقف وراء هذه الازمات الغذائية العالمية جملة من الاسباب يمكن عرضها بالشكل الاتي:

١- السحب العالي للمخزونات الغذائية بشكل غير متوازن، مع ارتفاع اسعارها، وعلى وجه الخصوص المواد الاساسية ، المتمثلة بالحبوب كـ(القمح، والارز، وغيرهما)؛ إذ ارتفعت أسعارها بأكثر من (40%) منذ مطلع 2007[3].

٢- آثار ارتفاع اسعار النفط على ارتفاع تكلفة المواد البتروكيميائية الداخلة في عملية الزراعة كـ(الأسمدة) والتي ارتفعت نسبة اسعارها بحوالي (70%).

٣- ارتفاع معدل الطلب العالمي على الحبوب، وبالخصوص الدول الاسيوية التي شهدت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي بشكل سريع، والذي احدث تغير في هيكلية الطلب للحبوب[4]

٤- ارتفاع معدل انتاج الوقود الحيوي، الذي بدوره زاد ارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية المعنية بهذا الانتاج، في مقابل انخفاض المعروض منها للاستهلاك الغذائي[5]

٥- التغيرات المناخية السيئة، كالجفاف وارتفاع درجات الحرارة لأسباب بيئية عدة، فضلاً عن الفيضانات والاعاصير التي ضربت مناطق كثيرة؛ إذ شكلت هذه التغيرات المناخية السيئة كوارث متزايدة انعكست على الاوضاع الاقتصادية والصحية، للإنسان اينما كان يعيش[6].

---

[1] وحيد على ماجد، " الأمن الغذائي من منظور الاتاحة والقدرة على الحصول على الغذاء"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (بلا، الخرطوم)، ص29.

[2] فـاطمة أحمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص99.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "معالجة الأزمة الغذائية العالمية- دور السياسات الاساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام من وطأة الفقر"، الأمم المتحدة، (جنيف، 2008)، ص5.

[4] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، " تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر- استجابة الصندوق للزيادة في اسعار الاغذية"، هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق، الدورة الثالثة، (روما، 8-9/تموز/2008)، ص3.

[5] بوخدوخ كريم، حناش الياس، " أثر صناعة الوقود الحيوي على اسعار المواد الغذائية"، الملتقى الدولي السادس حول اشكالية الأمن الغذائي في العالم العربي، الذي عقدة للفترة: (7-8 ايلول) (جامعة سكيكدة، 2011)، ص ص13-14.

[6] برنامج الأمم المتحدة، الكتاب السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، علوم تطورات جديدة في بيئتنا المتغيرة"، 2009، ص21.

٦- تفاقم ظاهرة التصحر وازديادها خاصة خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث تشير التقديرات إلى أن العالم يفقد كل عام نحو عشرة ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، بسبب التصحر[1].

٧- سياسة المؤسسات المالية، التي تستخدم سياسة المضاربة لغرض تعويض الخسائر ان كانت خسائر الأسهم أم خسائر أزمة الرهن العقاري، والتي بجملتها ادت الى ارتفاع اسعار منتجات القطاع الزراعي.

٨- دور القواعد التجارية المتعدد الاطراف، وبالخصوص الدعم الزراعي الذي توديه الدول المتقدمة للمزارعين المحليين، واذا ما تم تصدير منتجاتهم الزراعية المدعمة الى اسواق الدول النامية، فانه سوف يؤثر سلباً على الانتاج المحلي لهذه الدول الاخيرة والتي في أغلبها ينتهج برامج التكيف الهيكلي[2].

٩- النمو بشكل كبير في الطلب العالمي على الغذاء، وبالخصوص لدى الدول ذات النفوس المليارية، وايضاً فإن ارتفاع مداخيل شريحة كبيرة من السكان، شكل عامل مهم في ارتفاع الطلب العالمي على الغذاء والموارد الاخرى، فهذا التغير في انماط الاستهلاك لدى هؤلاء الناس من الاسباب المهمة في هذه الازمة العالمية[3].

هدر الطعام(الفاقد الغذائي) [*] ، فهناك عشرات الملايين من اطنان الأطعمة الصالحة للأكل يُتخلَّص منها كل عام، وغالبيتها في الدول المترفة وفي الدول المتقدمة، في الوقت الذي يموت الناس جوعاً في الدول النامية؛ إذ تُشير منظمة "الفاو" إلى أنَّ الطعام المهدور عالمياً يبلغ حوالي (1.3) مليار طن كل عام[4]. هذا بالإضافة الى ان هذا الغذاء المهدر والذي يذهب إلى مدافن النفايات سوف تنتج غازات تسبب الاحتباس الحراري، والتي تعد العامل الرئيس في حدوث المشكلات المناخية، المؤثرة على موارد المياه، وزيادة نسبة التصحر والجفاف، وتفاقم عدم القدرة على التنبؤ وخطورة الظواهر الجوية. وهذا كله يتلف الزراعات، وزيادة ظاهرة الجوع، في العديد من أنحاء العالم[5].

وهذه كلها تشكل متغيرات تعاني منها المجتمعات البشرية منذ عقود طويلة، ومن ضمنها الشعوب العربية، والتي يمكن عرض موضوع الأمن الغذائي العربي وأهم التحديات التي يعاني منها، بالمطلب الآتي.

المطلب الثاني: تحديات الأمن الغذائي العربي

يشير الباحثون ومنذ عقود طويلة بان مشكلة الغذاء في الوطن العربي لا تقتصر فقط على ما يشهده من نقص في بعض انواع أو كميات المواد الغذائية الضرورية، بل يستمر الى ابعد من ذلك بكثير لارتباطها الشديد بأمن هذا الاستهلاك واستمراره، اذا ما وضعنا في نصب اعيننا تلك الازمات العنيفة التي تعرضت لها هذه البلدان في العقود الاخيرة، والتي اصبحت تعتمد بنسبة واضحة في تلبية احتياجاتها الغذائية الاساسية على الواردات وعلى وجه الخصوص الحبوب، بل لا يقتصر الأمر على هذه الحبوب بقدر ما اصبحت هذه البلدان

---

(1) د. وحيد محمد مفضل، " عولمة التصحر.. الأسباب والتداعيات"، دراسة منشورة بتاريخ: (2014/4/30)على موقع: الجزيرة نت، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2014/4/30 (زيارة الموقع: 2022/4/16).

(2) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص16.

(3) محمد عبد القادر محمد، "دراسة اقتصادية لواقع ومستقبل أزمة الغذاء العالمية على التجارة الخارجية الزراعية المصرية"، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، (مصر، 2013)، ص ص94-106.

(*) يشير مصطلح إهدار الغذاء، بشكل عام، "للإنتاج الذي يتخلص منه المستهلك، حيث إن إهدار الغذاء يحدث عادة في مراحل الإنتاج وما بعد الحصاد والتصنيع الغذائي" للمزيد: كارلوس مونوز وبول أنثم، "11 حقيقة حول هدر الغذاء وفقده – وعلاقته بالنظم الغذائية المستدامة"، دراسة منشورة بتاريخ: 2021/9/21، على موقع: برنامج الاغذية العالمي، على الرابط: https://ar.wfp.org/stories/11-hqyqt-hwl-hdr-alghdha-wfqdh-wlaqth-balnzm-alghdhayyt-almstdamt
(زيارة الموقع: 2022/4/29)

(4) "الأمن الغذائي: تعريفه، ومقوماته، وأبعاده، وحل مشكلاته"، دراسة منشورة بتاريخ: 2021/7/16:، على موقع: النجاح نت ، على الرابط: https://www.annajah.net/ (زيارةالموقع: 2022/4/15).

(5): كارلوس مونوز وبول أنثم، المصدر السابق.

مستوردة لكافة المواد الغذائية كـــ(السكر والزيوت النباتية والدهون واللحوم والالبان ومنتجاتها) وهذه المستوردات أخذت منحنى متصاعد على مدى العقود الماضية ومستمرة في ذلك، والذي يزيد من الموضوع خطورة ان هذه المستوردات ضرورة حياتية.

في عام 2008، أظهرت التقارير بأن الدول العربية لم تحقق الاكتفاء الذاتي، بل إنها في حالة عجز غذائي متنامٍ، على الرغم من أنها تمتلك مقوماته، فحجم الإنتاج العربي من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية الاستهلاك المحلي العربي وهو ما يستدعي اللجوء إلى الاستيراد لتغطية هذا العجز، ويبين ذلك قيمة الواردات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة.

وفي هذا الصدد فقد أشارت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تقريرها الصادر عام 2008، إلى ارتفاع الواردات من نحو(27, 3) مليار دولار عام 2006 إلى نحو(32, 7) مليار دولار في العام 2008 ما يشكل نحو
(19, 8%)، لكن التقرير الموعَد عام 2017، قد اشار الى ارتفاع قيمة هذه الواردات يشكل أكثر من عام 2008، والذي بلغ نحو (49،17) مليار دولار، وتتصدر الحبوب من هذه الواردات بنسبة: (41,08%)، يتبعها السكر الخام بنسبة:(14,83%)، وبلغت قمة الواردات من الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والسمكية والعسل الطبيعي عام2017، في ذات التقرير الى نحو: (20،50) مليار دولار، تتصدرها بنسبة: (39,81%)، وتليها اللحوم الحمراء بنسبة: (20,20%)ولحوم الدواجن بنسبة: (15,92%), والاسماك بنسبة: (10,52%) منتجات الالبان[1]، وهناك ما يشير إلى أن الدول الخليجية وحدها تستورد نحو (90%) من المواد الغذائية من الخارج، وهوما يدلل الى تلك الفجوة الغذائية[*] في دول الخليج العربية[2]. وهذه الفجوة لا تقتصر على دول الخليج العربي بل تمتد لتشمل باقي الدول العربية، والتي تتنوع اسبابها.

كما أصدرت الأمم المتحدة دراسة عام 2018، عن آفاق تعزيز الأمن الغذائي في العالم العربي، تستعرض الوضع المحتمل للغذاء والزراعة في المنطقة عام 2030، مفاده أن الدول العربية غالبًا لن تحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وستواصل اعتمادها على التجارة لتوفير احتياجاتها الغذائية وذلك على الرغم من الزيادة المحتملة في الإنتاج المحلي في هذا القطاع[3].

وفي هذا الاطار فقد اشار المختصون بالشأن الغذائي العربي، الى جملة من الاسباب التي وقفت وراء هذا التراجع الخطر في تحقيق الأمن الغذائي العربي، والذي تسبب في توسيع الفجوة الغذائية في الوطن العربي،

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2017، ص56.

(*) تعدد التعريفات التي تعرضت لهذه الظاهرة الحياتية في الوطن العربي ومن هذه التعريفات: " مقدار الفرق بين الانتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية، اسبابها ناتجة عن تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الانتاج"، " الفجوة الغذائية العربية، هي: زيادة الطلب للمنتجات الغذائية عن معدل إنتاج هذه المغذيات محلياً داخل الدول العربية"، "الفجوة الغذائية هي زيادة الحاجة إلى الواردات، أكثر من معدل الصادرات في كافة الدول العربية"، "النسبة بين نمو الإنتاج سنوياً إلى نمو الاستهلاك سنوياً في الدول العربية"، "النسبة بين عدد السكان في كل دولة عربية إلى معدل الإنتاج الغذائي في هذه الدولة، والنسبة الأكبر هي نسبة نمو السكان".
للمزيد: محمد عوض الهزايمة وعبد المجيد العزام، "الاثار السياسية للتبعية الغذائية"، مجلة النهضة، العدد: (3)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (القاهرة، 2009)، ص10. وكذلك: ابتسام مهران، " تعريف الفجوة الغذائية في الوطن العربي"، دراسة منشورة على موقع: المراسل، بتاريخ: 2021/6/30، على الرابط: https://www.almrsal.com/post/1087150 (زيارة الموقع: 2022/4/25).

(2) مجد أبو ريا، مصدر سبق ذكره.

(3) آمي فيتالي، "الإسكوا والفاو تصدران دراسة حول الأمن الغذائي في الدول العربية"، خبر منشور على موقع: أخبار الامم المتحدة، بتاريخ: 1/شباط/2018، على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2018/02/1001521، (زيارة الموقع: 2022/4/16).

فمنها ما يتعلق بالإنتاج الزراعي ومنها ما يتعلق بالموارد الزراعية ومنها ما يتعلق بالتسويق وكذلك المتعلقة بالسياسات الزراعية، والتي يمكن استعراض أهمها بالاتي:

ففي المجال الزراعي يمكن رصد جملة من القضايا التي اشير لها من قبل المختصين والتي تشكل سبباً هاماً لتهديد الأمن الغذائي العربي، وهي:

١- المعوقات التي تتعلق بالأراضي الزراعية: تقدر مساحة الاراضي الزراعية بنحو (1406) هكتار، لكن ما مستغل للزراعة لا يتعدى (5%) منها فقط، وهذا يزداد سوءً مع ذلك التوسع في النشاط العمراني العشوائي على حساب الاراضي الزراعية، والذي ادى الى تآكل وتراجع نسبة الأراضي الزراعية في عموم المنطقة العربية، أو الوطن العربي[1].

٢- وكذلك فان الأراضي العربية قد تمكنت منها ملوحة التربة بنسبة كبيرة، بسبب طبيعة المناخ الحار صيفاً، وارتفاع مستوى ماء الأراضي وتركيز الأملاح في سطح التربة، وبالتالي تراجع مساحة الارض الصالحة للزراعة؛ إذ تشير الدراسات الى نسبة الاراضي المملوحة في العراق والتي تقدر حوالي: (2,25)هكتار، وفي مصر ما يقدر بحوالي: (32%) من أراضي الدلتا[2]. ومع وجود محاولات للاستفادة من ما يسمى بـ"الزراعة الملحية"، والتي تقوم على زراعة محاصيل وسلالات نباتية لها القدرة على تحمل مستويات عالية من الملوحة ودرجة الحرارة، لكن مع كل الجهود التي تبذل في هذا المضمار تبقى ذات مستوى منخفض من حيث الانتاجية مقارنة بالزراعة الطبيعية التقليدية، وكذلك فان تكلفة ضخ مياه البحر الى هذه المزروعات القريبة من السواحل يجعلها مكلفة لارتفاع مستوى هذه الاراضي عن مستوى سطح البحر، مما يجعلها مكلفة اقتصادياً وغير مجدية[3].

٣- التصحر، والذي يمثل من المشاكل الكبيرة التي تعاني منها الدول العربية بشكل عام، وبالخصوص في ظل الظروف المناخية الجافة والشبه الجافة، والذي يتزامن مع ما ذكر انفاً التمدد الحضري على حساب الاراضي الزراعية، والذي يقلص هذه الاراضي الى ما نسبته (5%) من مساحة الاراضي الكلية لهذه الدول العربية، وتشير الدراسات الى تلك الاراضي المهددة بالتصحر والتي تبلغ ما نسبته: (3,6) مليون كم2، أي (25%) من اجمالي الاراضي العربية[4]. وفي هذا الاطار فقد صنف البلدان العربية اعتماداً على نسبة التصحر والتي يمكن تفصيلها بالاتي[5]:

أ- البلدان العربية التي تتجاوز فيها نسبة التصحر فيها عن (90%)، وتشمل كل من: (الامارات، والبحرين، وجيبوتي، والسعودية، والكويت، ومصر).

ب- البلدان التي يوجد فيها نسبة التصحر ما بين(76%-90%)، وتشمل كل من:(الأردن، والجزائر, وعُمان، وليبيا).

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة مشاكل رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية"، (الخرطوم، كانون الأول، 2007)، ص45.

(2) سالم توفيق النجفي، "المحددات الراهنة واشكالية المستقبل"، مجلة شؤون اقتصادية عربية، العدد:(88)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2014)، ص121.

(3) د. وحيد محمد مفضل، " الزراعة الملحية.. نحو مستقبل أكثر اخضرارا"، دراسة منشورة بتاريخ:2021/6/21،على موقع: الجزيرة نت، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2016/6/21 (زيارة الموقع: 2022/4/21)

(4) للمزيد: د. عبد الكريم قندوز، وآخرون، "دور التمويل الاسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية"، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، (أبو ظبي، 2022)، ص11.

(5) محمود جميل الجندي، "أثر التوجه الجغرافي في خطط التنمية في الوطن العربي-التصحر أنموذجاً"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: (418)، (بيروت، كانون الأول/2013)، ص62.

ت- البلدان التي يوجد فيها نسبة التصحر ما بين: (50%-70%)، وتشمل كل من: (تونس، والمغرب، وموريتانيا، واليمن).

ث- البلدان العربية التي تقل نسبة التصحر عن (50%)، وتشمل:(السودان, والصومال، والعراق، وفلسطين).

من خلال ملاحظة المسح الجغرافي للمنطقة العربية لتحديد حالة التصحر ودرجة خطورتها، سوف نجد ان هناك تباين بين المناطق المختلفة من هذه الناحية، والتي ما تزال في هذا الانحدار مع كل تلك الاجرءات التي اتخذتها الحكومات العربية للحد من ذلك(*).

٤- انكماش في التوسع الافقي للاراضية الزراعية، وهذ ما يشير له المختصون من ان التوسع الافقي للأراضي الزراعية إذا ما تحقق، يمكن ان تنعكس ايجاباً ليس فقط اقتصادياً بل بيئياً واجتماعياً، والذي يطلب بدوره استثمارات كبيرة لأجل الاستصلاح الأراضي وزراعتها، وكذلك يتطلب توفير البنية الاساسية من طرقات وجسور وشبكات ري وصرف صحي وغيرها، وتتباين تكاليف هذا الاستصلاح من منطقة الى أخرى[1].

٥- المشاكل الناتجة من تدني الانتاجية الزراعية، والذي يرتبط بأمور عدة يمكن طرحها بالاتي:

أ- الانخفاض في العمالة الزراعية والتي لا تتعدى (25%) من مجمل العمالة في الدول العربية كافة، وهذا يعود الى تلك الهجرة من الريف الى المدينة كأحد نتائج تدني المستوى المعيشي للفلاح وسعيه لتحسين ظروفه المعيشية، مع وجود الاختلال في التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، ومن جهة اخرى تدني انتاجية ما متوافر من قوى عاملة زراعية، وهذا يمكن نسبه بشكل عام الى الاعتماد على الزراعة المطرية؛ إذ تتذبذب كميات الانتاج وانخفاضه لتحكم العوامل المناخية في تلك الانتاجية، وكذلك تلك السياسات الزراعية الاستثمارية واستخدام المدخلات الزراعية الحديثة في أوساط المزارعين[2]، وهي بجملتها من الاسباب التي تراجعت بسببها العمالة الزراعية.

ب- مشاكل الفاقد الغذائي أو الهدر في كميات الانتاج الغذائي اثناء مراحل الانتاج وما بعد الحصاد والتجهيز في السلة الغذائية[3]، وهو ما تعاني منه البلدان العربية في هذا المجال؛ إذ بلغ الفاقد الغذائي عام 2014، حوالي (86) مليون طن، والتي تعادل ما نسبته (30%) من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسة[4]. وهذا ما تؤكده بيانات "الفاو"، بان متوسط ما يهدره الفرد العربي يقدر بـ (250) كيلوغراما في السنة، وكذلك فان بيانات الفاو، تشير الى ان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والتي تقع ضمنها المنطقة العربية، تستورد نحو (36) مليون طن من القمح سنوياً، يهدر منها نحو (16) مليون طن، وهي كمية تكفي حسب المنظمة الغذائية لإطعام ما بين (70-100) مليون نسمة[5].

(*) ترتفع درجة تدهور المناطق النباتية بسبب زحف لتصحر اليها، في المناطق السافانا في جنوب الصومال، ووسط السودان وجنوبه ووسط الجزائر عتد نطاقات الاستبس، وكذلك وسط اليمن وفي سلطنة عُمان عند إقليم ظفار، وهذا التدهور يشمل كامل مناطق العراق، وشمال غرب الكويت، والأردن وشمال السعودية، وجنوب سورية، وتونس، ومصر، وشمال ليبيا. للمزيد أنظر: مختار عبد العزيز، التخطيط لتنمية المجتمع، دار حموقة للتوزيع، ط1، (القاهرة، بلا)، ص70.

(1) للمزيد انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤن الاقتصادية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والمياه"، (القاهرة، 2014)، ص53.

(2) المصدر السابق.

(3) منظمة الأغذية والزراعة، "الفاقد الغذائي والهدر الغذائي في العالم"، (روما، 204)، ص2.

(4) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي"، بلا، (الخرطوم، 2014)، ص12.

(5) "الفاو تبحث خفض الهدر الغذائي لمواجهة الفقر"، على موقع الجزيرة نت، بتاريخ: 2014/3/1، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/3/1 (زيارة الموقع:2022/4/29).

ت- تفتت الملكيات الزراعية وتشتتها الى وحدات انتاج صغيرة ومحدودة جداً وغير متناسبة مع برامج زراعية اقتصادية، كذلك فان التشريعات الحكومية كثيراً منها ادى الى خروج قطاعات زراعية من المساهمة في السلة الغذائية لهذه البلدان العربية[1].

٦- مشاكل المتعلقة بالثروة الحيوانية التي تشكل ركاناً مهماً في القطاع الزراعي وتؤدي دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي العربي، ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2017، الى مقدار الثروة الحيوانية والذي بلغ (350,48) مليون رأس من الابقار والجاموس والاغنام والماعز[2]. وفي عام 2019، ازدادت بنسبة متواضعة؛ إذ بلغت (355,11) مليون رأس من الابقار والجاموس والاغنام والماعز[3]، ومع ذلك فان هناك جملة من المشاكل تواجه هذا القطاع لتحسين وزيادة الانتاج، أهمها:

أ- عدم توافر التغذية المناسبة من حيث الكمية والنوعية واستدامتها، لعدم خصوبة المساحات التي تشغلها المراعي وتعرضها للجفاف.

ب- عدم استخدام الأساليب العلمية في تربية الحيوانات في المجتمعات الرعوية وغياب نظام متجدد للتحسين الوراثي.

ت- نقص الرعاية الصحية والكوادر الفنية المتدربة اللازمة لهذه العملية. وهذا ما ينطبق كذلك على الثروة السمكية التي هي بدورها تعاني من ذات المشاكل؛ إذ تمتد المصادر البحرية على ساحل طوله (23ألف) كم [4]، فضلاً عن المسطحات الداخلية والانهار.

ث- الجزئية في السياسات الإنتاجية للإنتاج الحيواني، والتي تتطلب خطة متكاملة لتنمية الثروة الحيوانية.

٧- القصور في السياسات المتعلقة بالقطاع الزراعي، وهي عديدة، يمكن عرض أهمها:

أ- القصور والفشل في سياسات البحث والارشاد الزراعي، ويهدف الأخير الى تدريب العاملون في القطاع الزراعي على اسس علمية حديثة والقدرة على تبني نماذج من التقنيات الزراعية الحديثة، في سبيل تحسين الانتاجية كماً ونوعاً بأقل التكاليف، ومحاولة تذليل العقبات التي يمكن ان تصادف العاملون في هذا القطاع الحيوي المهم[5]، وبالرغم من تلك المعاهد ومختبرات التي انشأت المختصة في البحث الزراعي لكن مع هذا فهناك قصور في هذا المجال يعود الى امور عدة أهمها[6]:

أ-1- تدني مستوى التنسيق بين مؤسسات الإرشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي المختصة.

أ-2- انخفاض مستوى الاستثمار في مجال البحوث الزراعية العربية وتدني إنتاجية النشاط البحثي؛ إذ تشير الدراسات بهذا الخصوص إلى أن حجم الاستثمارات في ميدان البحوث الزراعية في بلدان العالم النامي تصل إلى (0.5 %) فقط من الناتج المحلي الزراعي.

أ-3- ابتعاد مواضيع البحث الزراعي عن الدراسة الحقيقية وعدم اختيارها على أسس علمية وكذلك عدم توظيف نتائجها عملياً.

أ-4- السياسات الزراعية غير المستقرة، كان عاملاً أساسيا في عدم استقرار الإرشاد الزراعي.

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " دراسة في مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية"، (الخرطوم، كانون الأول/2007)، ص45- ص46.

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي"، مصدر سبق ذكره، ص19.

(3) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي 2019"، ص13.

(4) المصدر السابق.

(5) فاطمة تواتي بن علي، "الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية"، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بو علي، (الجزائر، 2014)، ص314.

(6) "أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي"، دراسة منشورة على موقع الجزيرة نت، بتاريخ: 2004/10/3، على الرابط: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/ (زيارة الموقع:2022/4/29).

ب- محدودية التقدم التقني في قطاع الانتاج الزراعي العربي وضعف الدعم اللوجستي في هذا القطاع، والذي يؤثر سلباً على مواجهة الفجوة الغذائية المتزايدة في العالم العربي لسد الاحتياجات من السلع الغذائية المتزايدة[1]؛ إذ ان هذه الفجوة اخذة في الاتساع مع مرور الزمن لكل تلك الاسباب التي وردة آنفاً، في مجال الانتاج الزراعي والحيواني، والتي اتسمت بعدم الاستقرار.

٨- المشاكل المتعلقة بالتسويق، إذ ان الاسواق العربية منفتحة على الاسواق العالمية والتي تمتلك سمات تنافسية تفضيلية كبيرة مما يجعل الاسواق العربية الغذائية امام تحديات كبيرة في هذا المجال وبالخصوص في ظل كل تلك التحديات التي تعيشها هذه البلدان لتحقيق وتوافر السلة الغذائية.

٩- المشاكل المرتبطة بالنمو السكاني غير المدروس والذي يتضاعف في الدول العربية خاصة منذ القرن الماضي؛ إذ تشير الدراسات بانه يتضاعف كل خمسة وعشرين سنة، والذي يزيد المشكل سلباً بانها بعيدة عن كل تخطيط لزيادة مصادر الغذاء من حيث الكمية والنوعية حتى تسد الطلب المتزايد من قبل السكان المتزايد في العدد[2]. وفي هذا الصدد تشير تلك الدراسات المختصة في هذا الشأن، الى العلاقة العكسية بين ارتفاع أعداد السكان وبين القدرة على توفير الغذاء الازم للسكان في كل دولة، وهذا ما اشارت له كثير من تقارير الامم المتحدة بهذا الخصوص؛ إذ من شأنها ان تؤدي الى عدم كفاية معطيات هذه الدول من انتاج زراعي وغذائي وخصوصاً الموارد الرئيسة، وكذلك فان ذلك قد يسبب ازدياد نسب البطالة، الذي يؤدي بدوره الى السحب الكبير من المخزون الاستراتيجي من المواد الغذائية لأنه لا يوجد زيادة في الإنتاج[3].

١٠- الانخفاض المتزايد في الموارد المائية في معظم الدول العربية؛ إذ تعتبر قضية تأمين الموارد المائية إحدى التحديات الكبرى التي يواجهها معظم دول العالم العربي، بسبب ذلك الترابط المصيري مع مختلف مناحي الحياة البشرية، فضلاً عن المجال الزراعي والصناعي وغيرها. وفي اطار موضوعنا، فإن المنطقة العربية تقع ضمن منطقة حزام الصحاري، وهذا ما جعل المنطقة العربية تعاني وباستمرار من العجز المائي، في الوقت الذي تعاني من تزايد مستمر باحتياجاتها المائية، وهذا راجع الى مناخ هذه المنطقة الذي يتسم بأنه في أغلبه جاف وفي احيان أخرى شبه جاف، بسبب قلة منسوب الأمطار فيها، وعدم انتظامها، إضافة الى ان المياه السطحية محدودة وفي أغلبها تنبع من خارج المنطقة العربية والذي يثير وباستمرار نزاعات حول الاستخدام المشترك لهذه المياه بين دول المنبع ودول المصب والجدال الواسع حول التكيف القانوني للأنهار الدولية، وكذلك فإن المياه الجوفية في أغلبها هي مياه غير صالحة للشرب، أو الاستهلاك الزراعي المباشر، فالموارد المتاحة للمنطقة العربية أو الوطن العربي، يمكن تقسيمها الى موارد طبيعية وأخرى غير طبيعية، ومن خلال تتبع الخارطة المائية في بلدان الوطن العربي، سوف نلحظ بانها تشمل على مصادر عدة من المياه، ان كانت تقليدي، كـ: المياه السطحية وأهمها الانهار وينابيع، ومياه جوفية، ومصادر غير تقليدية كـ: التحلية واعادة المعالجة لمياه الصرف الصحي والزراعي و الاستمطار[*].

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسات اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية: دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، مصدر سبق ذكره، ص 93.

[2] ابتسام مهران، " تعريف الفجوة الغذائية في الوطن العربي"،،مصدر سبق ذكره،

[3] للمزيد: راندة عبد الحميد، " بحث عن العلاقة بين الزيادة السكانية والأمن الغذائي"، دراسة منشورة بتاريخ:2020/4/4،على موقع: مقال، على الرابط: https://mqaall.com (زيارة الموقع: 2022/4/18).

[*] يمكن عرض هذه المصادر وكما يلي:

1- الموارد المائية الطبيعية(التقليدية)

تتمثل هذه الموارد الطبيعية في مياه الامطار والأنهار والعيون والمياه الجوفية، وكما يلي:

أ-**الأمطار:** إذ تقدر كمية الأمطار بحوالي: (2282) مليار متر مكعب، تتوزع على الاقاليم المختلفة في المنطقة العربية بشكل غير منتظم أو متساوي؛ إذ ان هطول الامطار في المناطق الصحراوية أو شبه الصحراوية:(أقل من 100 ملم)، وفي المناطق القاحلة: (100-300ملم)، والرطبة والشبه رطبة: (300 -600ملم)، وهذا يتزامن مع ان أغلب الانتاج الزراعي في البلدان العربية يعتمد

لكن مع كل ما تم ذكره من مصادر أو موارد مائية تقليدية وغير تقليدية في الوطن العربي فان البلدان العربية تعاني مشاكل عدة بسبب عدم قدرتها على استفاء الاحتياج والطلب المتزايد للمياه والذي يرتبط اشد الارتباط بتحقيق الأمن الغذائي العربي، وهذا يعود لجملة من الاسباب يمكن ذكر أهمها في الاتي[1]:

1- قلة منسوب الامطار في الوطن العربي، التي لا تتجاوز (100ملم) في (70%) من مساحة الوطن العربي.
2- قلة المنسوب المطري، الناتج عن الفاقد المطري بسبب التبخر، والذي يرفع نسبة هذا الفاقد الى (90%) منها.
3- التراجع الكبير في نصيب الفرد العربي من المياه، أذا اخذنا بالحسبان الزيادة العددية للسكان في الوطن العربي، مع بقاء كمية المياه المتوفرة حالياً على حالها أو الاسوأ إذا تراجعت.
4- الطرق التقليدية المستخدمة في الزراعة والري في ذات الوقت، التي تجعل نسبة الهدر كبيراً من المياه المستخدمة في هذا القطاع، قد يصل الى (88%) منها.
5- ارتفاع نسبة استخدام المياه للأغراض العمرانية، لزيادة سكان المدن والمراكز العمرانية التي وصلت الى أكثر من (60%).
6- ارتفاع الاحتياجات المائية في القطاع الصناعي، الناتج عن ارتفاع نشاط هذا القطاع.

على هذه الأمطار التي لم تكن الاستفادة منها الا بشكل محدود وبالخصوص مع نسبة التبخر العالية لها. **للمزيد: رباب علي جميل، "التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الاسباب والآثار"، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، (عَمان، 2010)، ص27.**

ب- موارد المياه الجارية (الانهار)

تفتقر المنطقة العربية أو الوطن العربي الى السلسلة الجبلية المعقدة، التي تشكل المنابع الرئيسة للأنهار المحلية، والتي تقدر نسبة المياه فيها بحوالي: (35،7) مليار متر مكعب، واضافة الى ما ذكر عن محدودية هطول الامطار، فان هذه الانهار تتسم بانها قصيرة الاطوال، ومتذبذبة في غزارتها، وتعرضها للتلوث الشديد بسبب مرورها بالمدن واقترابها من المراكز الصناعية.

=اما الانهار الدولية، وهي: تلك الانهار القادمة من خارج اراضي البلدان العربية، وتقدر كمية المياه لهذه الانهار بحوالي: (139) مليار متر مكعب. وفي هذا الصدد فقد يعاني العرب من مشكلة قديمة ومستمرة تتعلق حول مفهوم النهر الدولي والاحواض المائية؛ إذ ان (60%) من هذه الموارد المائية الجارية مشتركة مع دول اخرى، وهي ذات ارتباط بالمفاهيم القانونية للأنهار الدولية، وهذه الانهار تبلغ الثمانية عشر نهراً منها ستة رئيسة، وهي: (دجلة, الفرات، النيل، نهر السنغال، نهر جوبا، نهر شبيلي). **للمزيد: د. إبراهيم أحمد سعيد، " تحديات الأمن المائي العربي"، مجلة جامعة دمشق، م:(31)، العدد: (1+2)، جامعة دمشق، (دمشق، 2015)، ص 508.**

ت- موارد المياه الجوفية

يعد هذا النوع من المياه المصدر الوحيد، الذي يتصف بالاستمرارية، في بعض المناطق العربية، وبالخصوص المناطق ذات الهطول المطري المحدود والتي لا توجد فيها مجار مائية دائمة والتي تجف في اوقات الجفاف وقد تزداد جفافاً اذا استمرت حالة الجفاف لعدم هطول الامطار، ويقدر حجم المياه الجوفية في البلدان العربية حوالي: (7,75) مليار متر مكعب، وهذه المياه تختزن في الاحواض الجوفية الضخمة، وبشكل عام فهناك مياه جوفية مرتبطة بالتغذية السطحية وكذلك المياه الجوفية غير المرتبطة بالتغذية السطحية. وتعاني هذه المصادر الجوفية من الاستنزاف بشكل مفرط في أغلب البلدان العربية من خلال الحفر العشوائي للآبار واستغلالها لأغراض متعددة بشكل غير علمي أو مدروس يتيح الاستفادة بأكبر قدر من الفائدة وعدم اجراء القياسات او الفحوصات لحجم المخزون المتوفر منها، لذلك تظهر مشكلات استنزاف المياه الجوفية في مناطق استخراجها، وعلى وجه الخصوص المناطق الجافة وفي المناطق الساحلية التملح والنضوب. **للمزيد: المصدر السابق، ص520**

٢- موارد المياه غير التقليدية، التي تضم: تحلية مياه البحر بالخصوص، واعادة معالجة مياه الصرف الصحي، ومياه الصرف الزراعي، أو ما يسمى بالبزل الزراعي، وهناك طريقة الاستمطار باستخدام الطرق المختلفة عند وجود الغيوم للاستفادة بأكبر نسبة منها. **للمزيد: "شح المياه في الوطن العربي.. الخطر القادم"، دراسة منشورة بتاريخ: (2008/3/20) على موقع: الجزيرة نت، على الربط:**

https://www.aljazeera.net/specialfiles/2008/3/20/ (زيارة الموقع: 2022/4/22)

[1] د. إبراهيم أحمد سعيد، " تحديات الأمن المائي العربي"، مصدر سبق ذكره، ص521.

7- التلوث الكبير الحاصل للمياه، وتدهور نوعيتها بسبب تلك الاستخدامات الغير مدروسة للمبيدات والأسمدة، وكذلك التأثيرات الناتجة عن مياه الصرف الصحي، والمخلفات الصناعية للمعامل والمنشئات الصناعية المختلفة.

8- الشح المتزايد عام بعد عام لمياه الانهار ذات المنابع الخارجية، بسبب ما تقيمه دول المنبع من مشاريع ضخمة تؤثر سلباً على كمية المياه في دول المصب، ومحاولة دول المنبع التلاعب ببنود الاتفاقيات الدولية الخاصة بطبيعة الانهار الدولية.

١١- التطورات الجيوبولتيكية التي تحصل في المنطقة العربية، وأهمها انفصال جنوب السودان، وما تخطط له من الاستفادة من مياه النيل على حساب البلدان العربية وبالخصوص السودان ومصر، والتي تقترب من المخطط الاسرائيلي في ذات الهدف.

١٢- والذي يزيد من الآثار السلبية للنقطة السابقة، هو ضعف وتراجع التكامل العربي في مجال استثمار الاحواض المائية المشتركة، أو في مجال تبادل الخبرات في المجال المائي والزراعي.

ومن خلال ما تم ذكره من كل هذه السلبيات التي يعاني منها الأمن الغذائي العربي، واذا ما علمنا ان التنمية المستدامة لعام2030، لا يمكن ان تبعد البلدان العربية من هذه الاهداف السبعة عشر، كونها أهداف عالمية شاملة كل المجتمعات البشرية اينما وجدت على سطح الارض، فهي لا تستثني شعوب هذه البلدان ، وبذلك فان ما تعانيه هذه البلدان والشعوب العربية من كل ما تم ذكره من معوقات وسلبيات في الاصعدة والمجالات الغذائية المختلفة والمتعددة، فهي سوف تصب كتحديات في تحقيق التنمية المستدامة واهدافها السبعة عشر.

الخاتمة:

شهد العالم على طول العقود الأخيرة، جملة من التغيرات في المجالات عدة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والعلمية، والتكنولوجية، والثقافية، والبيئية، والمعلوماتية وغيرها من المجالات التي أخذت تتداخل فيما بينها بالشكل الذي يجعل العالم شبيهاً بمجتمع واحد، أو كقرية صغيرة، تتأثر أقاليمه ودوله وأجزاؤه وشعوبه بما يجري في أي بقعة من بقاع الارض، وتنتقل وتعبر فيه المعلومة من مكان إلى اخر بسرعة فائقة.

والملاحظ أن لهذه التحولات والتغيرات التي ظهرت على ساحة الاقتصاد العالمي انعكاسات قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الدول بشكل عام والدول النامية ومنها الدول العربية بشكل خاص، التي اصبح فيها الفقر يرتبط بالعديد من الظواهر، والتي من اهمها: ضيق قاعدة الموارد الطبيعية، والتقلبات المناخية المتكررة، والتي انعكست على التدني النسبي لقيمة الناتج المحلي الزراعي والحيواني.

ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي؛ إذ ان مسألة إنتاج الغذاء في البلدان العربية لفتت انظار وانتباه المختصين من باحثين ومنظمات وهيئات مختصة، وكلها مهما كان تخصصها، تحذر من اتساع الفجوة الغذائية، الناتجة عن الفرق بين زيادة الاستهلاك(الطلب) وبالخصوص مع الزيادة الكبيرة في السكان من جهة والعجز في الانتاج المحلي(العرض) في البلدان العربية من مجاراة هذه الزيادة في الطلب والاستهلاك الغذائي.

وفي هذا الاطار وبالرغم من التقدم الكبير الذي احرز في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في البلدان العربية، إلا ان هناك الكثير من المعوقات التي تواجه هذه البلدان العربية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة المتعلقة بالأمن الغذائي وبشكل عام ومن خلال تلك الدراسات التي تناولت المشكلة الغذائية في الوطن العربي، فإن ما موجود من موارد وطاقات لم تستغل بشكلها المناسب والسليم بالشكل الذي يحقق الأمن الغذائي العربي، وهنا يمكن القول بأن جوهر المشكلة لا تكمن بالغذاء بحد ذاته بقدر ما ان المشكلة تكمن في النقص والتقصير في انتاجه، بحيث اصبح مقصر في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان في البلدان العربية الذين يزدادوا عدداً.

وفي هذا الاطار، فان دور التنمية المستدامة يظهر جلياً عندما تعزز الشراكات التعاونية، واعطاء دور أكبر للمجتمع بكل فئاته من اجل تحسين جودة الحياة والقضاء على الفقر وتعزيز العدالة البيئية، باعتبارها المجالات التي شكلت نقطة انطلاق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030, وبذلك فان هناك علاقة

ترابطية بين تلك التحديات التي تمثلت في العجز المستمر لتوفير السلة الغذائية الكافية من حيث الكمية والنوعية للمواطن في البلدان العربية للأسباب التي عرضت في المباحث والمطالب الانفة الذكر وبين نجاح تحقيق التنمية المستدامة واهدافها العديدة.

التوصيات

من خلال المسيرة البحثية لموضوع البحث والدراسة، وحتى يمكن ان تكمون الدراسة ذات جدوى عملية يمكن ان يستفاد منها عند اصحاب القرار وكل افراد المجتمع العربي، يوصي الباحث بجملة من التوصيات، وهي:

١- لابد على الدول العربية تبني سياسة زراعية دقيقة وذات اهداف واقعية وعقلانية تتناسب مع احتياجات السكان المتزايد، بالشكل الذي يمكن ان يحقق الأمن الغذائي من مصادره المحلية، والاستخدام الامثل للمقومات الفعلية الموجودة لديها.

٢- وفي سبيل تحقيق الأمن الغذائي العربي لابد من الانطلاق من الريف العربي، من خلال تطويره وجعله بيئة ملائمة لبقاء الفلاح فيها وعدم الهجرة، وهذا يكون من خلال اطلاق المزيد من برامج التنمية الريفية.

٣- رفع مستوى التوعية لدى المواطن العربي وبالخصوص في الدول ذات الدخل العالي، بضرورة الحد من الاسراف في المواد الغذائية، حتى يساهم في الحد من الفاقد الغذائي.

٤- ادراك اصحاب القرار في الدول العربية، بضرورة العمل على تحقيق التكامل الغذائي العربي، وتوحيد الجهود في سبيل الحد من العوز الغذائي، والذي يدفعهم الى الالتجاء الى الدول الخارجية لسد النقص في السلة الغذائية، والذي يجعلهم في حالة تبعية اقتصادية ومن ثم سياسية.

٥- رفع المستوى التفاوضي مع دول المصب للأنهار الدولية، حتى تعالج مستوى النقص المائي لدول المجرى، والذي يمكن ان يؤثر على مستوى الانتاج الزراعي والحيواني.

٦- لابد ان تساهم المنظمات الدولية في حل أزمة المياه بين دول المنبع ودول المصب، بالوسائل الدبلوماسية، حتى يمكن ان تعالج قضية العوز الغذائي في البلدان العربية.

٧- ادراك كل دول العالم الى تلك المشكلات العالمية المتمثلة بالتغير المناخي، والذي ادى الى ارتفاع درجات الحرارة بسبب الاحتباس الحرار وما نتج عنه من تصحر وانخفاض مستوى المياه بكل انواعها، والذي يتطلب تظافر الجهود في سبيل انقاذ البشرية من هذه الفاقات البيئية.

المصادر:

أولاً: الدوريات

١- إبراهيم أحمد سعيد، " تحديات الأمن المائي العربي"، مجلة جامعة دمشق، م:(31)، العدد: (1+2)، جامعة دمشق، (دمشق، 2015).

٢- سالم توفيق النجفي، "المحددات الراهنة واشكالية المستقبل"، مجلة شؤون اقتصادية عربية، العدد:(88)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2014).

٣- عبد الرحمن محمد، " التنمية البشرية ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي"، في: التنمية البشرية أثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (القاهرة، 2007).

٤- محمد عوض الهزايمة وعبد المجيد العزام، "الاثار السياسية للتبعية الغذائية"، مجلة النهضة، العدد: (3)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (القاهرة، 2009).

٥- محمود جميل الجندي، "أثر التوجه الجغرافي في خطط التنمية في الوطن العربي- التصحر أنموذجاً"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: (418)، (بيروت، كانون الأول/2013).

٦- مسعودي رشيد، " تحديات التنمية المستدامة في ظل عولمة المخاطر البيئية"، مجلة الميدان للعلوم الانسانية والاجتماعية، م: (3)، العدد: (3)، جامعة برج بوعريريج، (الجزائر، 2020).
٧- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤن الاقتصادية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والمياه"، (القاهرة، 2014).
٨- عبد الكريم قندوز، وآخرون، "دور التمويل الاسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية"، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، (أبو ظبي، 2022).

ثانياً: المؤتمرات والندوات

١- برنامج الأمم المتحدة، الكتاب السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، علوم تطورات جديدة في بيئتنا المتغيرة"، 2009.
٢- بوخدوخ كريم، حناش الياس، " أثر صناعة الوقود الحيوي على اسعار المواد الغذائية"، الملتقى الدولي السادس حول اشكالية الأمن الغذائي في العالم العربي، الذي عقدة للفترة: (7-8 ايلول) (جامعة سكيكدة، 2011).
٣- دوناتو رومانو، "الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة، (دمشق، 2003).
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، " تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر- استجابة الصندوق للزيادة في اسعار الاغذية"، هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق، الدورة الثالثة، (روما، 8-9/تموز/2008).
٤- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا) الدورة التاسعة والعشرون، "تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية"، (الدوحة،13-15/ديسمبر/2016).
٥- منظمة الأغذية والزراعة، "الفاقد الغذائي والهدر الغذائي في العالم"، (روما، 2004).
٦- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2017.
٧- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " دراسة في مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية"، (الخرطوم، كانون الأول/2007).
٨- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي"، بلا، (الخرطوم، 2014).
٩- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "دراسة سياسات ونظم توزيع الغذاء في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن الغذائي"، (الخرطوم، 2006).
١٠- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "معالجة الأزمة الغذائية العالمية- دور السياسات الاساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام من وطأة الفقر"، الأمم المتحدة، (جنيف، 2008).
١١- وحيد على ماجد، " الأمن الغذائي من منظور الاتاحة والقدرة على الحصول على الغذاء"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (بلا، الخرطوم).

ثالثاً: الرسائل والاطاريح:

١- رباب علي جميل، "التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الاسباب والآثار"، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، (عَمان، 2010).
٢- فـاطمة أحمد محمد، "أثر الطاقة الحيوية كبديل للنفط على الأمن الغذائي العالمي بالتطبيق على دول منظمة الأوبك وبعض الدول النامية"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (القاهرة، 2013).

٣- فاطمة تواتي بن علي، "الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية"، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بو علي، (الجزائر، 2014).
٤- محمد عبد القادر محمد، "دراسة اقتصادية لواقع ومستقبل أزمة الغذاء العالمية على التجارة الخارجية الزراعية المصرية"، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، (مصر، 2013).

رابعاً: الانترنت

١- "شح المياه في الوطن العربي.. الخطر القادم"، دراسة منشورة بتاريخ: (2008/3/20) على موقع: الجزيرة نت، على الرابط: https://www.aljazeera.net/specialfiles/2008/3/20
٢- راندة عبد الحميد، " بحث عن العلاقة بين الزيادة السكانية والأمن الغذائي"، دراسة منشورة بتاريخ:2020/4/4،على موقع: مقال، على الرابط: https://mqaall.com
٣- "أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي"، دراسة منشورة على موقع الجزيرة نت، بتاريخ: 2004/10/3، على الرابط: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/ .
٤- "الفاو تبحث خفض الهدر الغذائي لمواجهة الفقر"، على موقع الجزيرة نت، بتاريخ: 2014/3/1، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/3/1
٥- كارلوس مونوز وبول أنثم، "11 حقيقة حول هدر الغذاء وفقده – وعلاقته بالنظم الغذائية المستدامة"، دراسة منشورة بتاريخ: 2021/9/21، على موقع: برنامج الاغذية العالمي، على الرابط: https://ar.wfp.org/stories/11-hqyqt-hwl-hdr-alghdha-wfqdh-wlaqth-balnzm-alghdhayyt-almstdamt
٦- د. وحيد محمد مفضل، " الزراعة الملحية.. نحو مستقبل أكثر اخضرارا"، دراسة منشورة بتاريخ:2021/6/21،على موقع: الجزيرة نت، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2016/6/21
٧- آمي فيتالي، "الإسكوا والفاو تصدران دراسة حول الأمن الغذائي في الدول العربية"، خبر منشور على موقع: أخبار الامم المتحدة، بتاريخ: 1/شباط/2018، على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2018/02/1001521
٨- ابتسام مهران، " تعريف الفجوة الغذائية في الوطن العربي"، دراسة منشورة على موقع: المراسل، بتاريخ: 2021/6/30، على الرابط: https://www.almrsal.com/post/1087150
٩- "الأمن الغذائي: تعريفه، ومقوماته، وأبعاده، وحل مشكلاته"، دراسة منشورة بتاريخ: 2021/7/16، على موقع: النجاح نت ، على الرابط: https://www.annajah.net/
١٠- د. وحيد محمد مفضل، " عولمة التصحر.. الأسباب والتداعيات"، دراسة منشورة بتاريخ: (2014/4/30)على موقع: الجزيرة نت، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2014/4/30
١١- عطية هندي، " الجهود الدولية لحل أزمة الغذاء في العالم ، ورشة العمل التدريبية القومية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية جامعة الدول العربية، المعقودة للفترة (3-2008/8/7). المنشورة على الرابط:_ http://www.napcsyr.org/dwnld-files/workshops/awad/effores_elhindi

١٢- مجد أبو ريا، "واقع الأمن الغذائي العربي وتحدياته في زمن الكورونا"، دراسة منشورة بتاريخ: 2020/4/22، على موقع: نون بوست، على الرابط:
https://www.noonpost.com/content/36775